

أدانت عدة منظمات حقوقية الأحداث الدامية التي صنعها القمع الأمني ضد المتظاهرين الرافضين للانقلاب يوم السبت الماضي في الذكرى الثالثة لثورة 25 يناير.

وأضافت المنظمات في بيان صدر مساء أمس الأحد أن هناك تناقضاً يبرز بوضوح تعمد قمع الحق في التجمع السلمي لكل من يرفع شعارات مناوئة للنظام، بل وتعمد التنكيل به وصولاً إلى القتل المتعمد خارج إطار القانون.

وذكر البيان أن هذا العنف مورس فقط ضد تظاهرات وتجمعات غير مؤيدة للنظام الحاكم دون غيرها بصورة متعمدة ومنهجية، ولا يمكن تبريره بأي خروج عن القانون من قبل المستهدفين به، في الوقت الذي فتحت فيه قوات الأمن الميادين والطرق أمام تجمعات ومسيرات المؤيدين للنظام، وواجهت كل محاولة لتجمع معارضيه في أي وقفة أو مسيرة بعنف شديد، بحسب صحيفة الشروق.

واستطرد البيان: استخدمت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع وطلقات الخرطوش والرصاص الحي ضد تجمعات المعارضين، في الوقت الذي كانت تحمي مسيرات وتجمعات المؤيدين هي وقوات الجيش في أماكن أخرى بعضها لا يبعد إلا أمتاراً قليلة عن الأولى.

وطالبت المنظمات الحقوقية في بيانها بتقديم المسؤولين عن إراقة دماء المتظاهرين السلميين وغير ذلك من جرائم وانتهاكات جسيمة إلى العدالة، والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين على خلفية ممارستهم للحق في التجمع والتظاهر أو العمل السياسي السلمي بشكل عام، والتحقيق في الانتهاكات القانونية التي شابت إجراءات القبض عليهم واحتجازهم والتحقيق معهم في غيبة محاميهم.

ولفت البيان إلى أنه لا تتوافر إحصاءات موثوقة بعد للعدد الكلي لضحايا العنف الدموي الذي شهدته عدة محافظات مصرية في مقدمتها القاهرة، موضحاً أن التقديرات المتاحة تؤكد سقوط ما لا يقل عن 60 شهيداً، أغلبهم لقي حتفه إثر إصابته بالرصاص الحي، الذي استخدمته قوات الأمن لتفريق التظاهرات في خرق متعمد للقانون، ودون التزام بقواعد التدرج في استخدام القوة لفض التظاهرات، حتى في حال افتراض وجود أي سند قانوني يبيح فضها في الأساس، ولا سبيل في الوقت الراهن للتأكد من أعداد المصابين، في حين أكدت مصادر أمنية أنه تم اعتقال أكثر من 1000 متظاهر في مناطق متفرقة من الجمهورية واعتقال عديدين من منازلهم.

ومن المنظمات الموقعة على البيان: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، «نظرة» للدراسات النسوية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، مركز هشام مبارك للقانون، مصريون ضد التمييز الديني، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 27/01/2014

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com